



نفي رئيس اللجنة الفرعية للهجرة والاندماج التابعة للجنة حقوق الإنسان في البرلمان التركي، أطاي أوصلو، توزيع بطاقات للسوريين في تركيا تمكّنهم من إجراء مكالمات هاتفية مجانية.

ونفي المسؤول التركي صحة الإشاعات التي تتحدث عن "توزيع بطاقات مجانية قيمة الواحدة منها 950 ليرة تركية (نحو 240 دولار أمريكي)، لـ 60 ألف مهاجر سوري، لتمكينهم من إجراءات اتصالات عبر الهواتف النقالة أو الثابتة.

يأتي ذلك بعد أن تناقلت وسائل إعلام تركية مزاعم عن نية الحكومة توزيع بطاقات مجانية للسوريين في تركيا تمكّنهم من إجراءات اتصالات داخل وخارج البلاد مجاناً.

وأوضح "أوصلو" في تصريحات للأناضول اليوم الخميس، أنه "يمكن للمهاجرين أصحاب الوضع المادي الضعيف في مراكز الترحيل بتركيا فقط إجراء اتصالات مجانية مع محاميهم وأقربائهم وبلدهم".

كما أشار إلى أن السلطات التركية تقوم بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين في مراكز الترحيل ويبقون تحت المراقبة حتى انتهاء إجراءات ترحيلهم، ما يستدعي تأمين تواصل لأولئك المهاجرين مع محاميهم وأقربائهم وسفارات أو قنصليات بلادهم خلال مرحلة توقيفهم، وتتابع المسؤول قائلاً "أثناء التوقيف قد لا يمتلك أولئك المهاجرين أموالاً أو هواتف نقالة، فتواصلهم مع أقربائهم وهم قيد التوقيف يعتبر حق للإنسان، وما نقدمه هو خدمة لتواصلهم، ما يسهم في تسريع إجراءات الترحيل أيضاً".

وفي هذا السياق، أوضح المسؤول التركي أن بلاده أوقفت خلال العام الماضي أكثر من 170 ألف مهاجر غير شرعي في تركيا، وقرابة 800 ألف خلال السنوات العشر الأخيرة، لافتاً إلى أن نفقات تواصل أولئك المهاجرين ستتمول من صناديق

الاتحاد الأوروبي.

الجدير بالذكر، أن المجتمع التركي تناقل في الفترة الأخيرة عدداً من الإشاعات التي ترسم صورة غير صحيحة عن اللاجئين السوريين وتسيء إليهم، منها إشاعة حصولهم على راتب شهري من خزينة الحكومة التركية، ودخول أبنائهم إلى الجامعات دون شروط، وحصولهم على بطاقة تخفيضات.

المصادر:

الأناضول